ار كانها كما انه لا اثر للشك وغيره النيه وتكبيرة الاحرام بعد السلام واما الشروط
فلا يشترط تيقنها بل يكفي ظنها ومن ثم جاز لمن يقن الطهاره وشك في الحدث
ان يدخل في الصلوة ولا نظر للشك عملا باصل استصحاب الطهاره واما
الوضوء فان شك في بعض اركانه بعد فراغه لم يؤثر وقبل فراغه اثر ويكفي
في غسل نحو الوجه نظر عموم المآله ولا يشترط تيقن ذلك وقياس ما مر في الفاتحه
انه ان شك في استيعابه قبل فراغ غسله اثر او بعد فراغ غسله لم يؤثر
وان لم يكن فرغ من وضوءه **واما الجواب** عن الثانيه عشر فهو ان من
اقر بطلاق زوجته ثلاثا ثم ادعى انه كان علقه على امر ذكر لا تقبل منه هذه
الدعوى ولا يلتفت اليها فيفرق بينه وبينها ولا يمكن من نكاحها الا بعد
ان تزوج غيره زوجا صحيحا ويغيب حشفته وقبلها ثم يطلقها ثم تنقضي
عدتها منه **واما الجواب** عما بقي من الاسئله فهو انه لا يعفى
عما ذكر لا للحاضنه ولا لغيرها **وحكم** النعل المسلمه لمن ذكر الطهاره
لانها الاصل **ويعفى** عما يصيب الرجل من النعل المتنجسه بواسطه العرق
ان كانت النجاسه التي في النعل معفوا عنها والا لم يعف عن ذلك **ولا يعفى**
اتضاع اشرب منه الكلاب من مآء ماوه قليل بل هو نجس يجب على من
اصابه ان يغسل المحل الذي اصابه سبع مرات احديها بالتراب لطهور
سواء في ذلك الموضوع لشرب الدجاج او غيرها **ويعفى** عما ذكر في الشارع
مما يتعسر الاحتراز عنه لكونه عم جميع الطرق ولم يتسبب صاحبه الى سقطه
ولا الى كيوة وقله تحفظ ويعفى عن يبس الابنيه التي عليها ونيم الذباب ولو
مع رطوبة يده لكن يعرق ونحوه لا مطلقا ولو مع رطوبه الابنيه **وخرج**
كتب الحرايم التي ليس فيها شئ من الاسما التي لا يعرف معناها وكذلك تعليقها

على الارض

على الادميين والدواب **وله انتزاع** بنت عمره مما التي لا حضانه لها
ويسكنها عنده لكن شرطان لا يخلوا بها بان تكون عند زوجته او امته
او بعض محارمه او محارمها سواء بعدت بلده عن بلد الام لا هذا ان
كانت غير رشيده او كان هناك ربيبه والا سكنت حيث شاءت **وقد اذني**
الاصبحي وغيره بان قوله انت طالق على تمام البراه مثل قوله ان ابرأتني فانت
طالق واذا كان مثله فيأتي فيه حكمه وهو انه لو قال ذلك لمن ابرأته فان
لم تتلفظ بالبراة فلا وقوع وان تلفظت بها ففيه وجهان منشأهما
ان المعتبر في التعليق على البراه براه صحيحه ام مجرد التلفظ فعلى الاول لا
وقوع وهو الاصح وعلى المعتمد يقع ومحل الخلاف كما هو ظاهر حيث لم
يقصد التعليق على مجرد التلفظ بالبراه والا وقع جزما ووقع لبعضهم انه
افتى في هذه المسئله بالوقوع بانا مهما المثل وليس كما زعم ولا يقع على من قال
لزوجته انت طالق ان اراد الله شيء كما لو قال ان شاء الله ويشترط ان يدوي
التعليق بالمشيئه او الاراده قبل تمام قوله انت طالق والا فان لم تبد له
التعليق بذلك الا بعد فراغ انت طالق فلا يفيده ذلك شيأ ويقع عليه الطلاق
واذا اراد بالى معنى ان او كانت لغته انها تستعمل بمعناها اعطيت حكمها
فلا تطلق في الصوره المذكوره الا ان اعطته ما ذكره قضية ثم تحريمهم الهبه
والضيافه للقاضي كالهديه وكذا الصدقه على الاوجه خلافا للسبكي في
الحلبيات حرمت النذر له والوقف عليه بجامع ان كلا منه تمليك بخشى منه
الجور والحكم لم يقع منه ذلك واما نحو النذر لابنه او ابيه فانه لا يحرم لانه
لا يخشى منه ما يخشى من نحو النذر له نفسه وكيفيه صيغه ما ذكر في السوال
ان يقول لله علي كذا لهذا المسجد او لمصالحه او لمصالح هذا المشهد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)